



القاهرة 10 أكتوبر 2016

التحالف العربي من أجل السودان

يدعو لتشكيل لجنة سودانية وطنية توثق لجرائم السلطات السودانية

تابع التحالف العربي من أجل السودان بقلق شديد تداعيات التقرير الذي بثته منظمة العفو الدولية "أمستي"، حول استخدام السلطات السودانية للأسلحة الكيميائية في منطقة جبل مرة الواقعة في ولاية غرب دارفور، وردود الأفعال المختلفة من منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية المعارضة بشقيها المدنية والمسلحة، وتأثير استخدام تلك الأسلحة على المنطقة، وقد أثار التقرير الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي لكونه كشف عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستخدمها السلطات السودانية لأسلحة محرمة دولياً.

إنّ التحالف العربي من أجل السودان إذ يندد ويستنكر ويشجب بشدة استخدام السلطات السودانية للأسلحة الكيميائية، ويعبر عن قلقه الزائد للنتائج الكارثية التي نقلتها المنظمة في تقريرها جراء استخدام تلك الأسلحة الكيميائية وتأثيراتها المضرّة على الإنسان والحيوان والبيئة، حيث تقول المنظمة في تقريرها أن عدد الضحايا الذين قضاوا جراء استخدام الأسلحة الكيميائية حوالي 200 _ 250 شخصاً بينهم حوالي 105 من الأطفال، وقدر عدد الهجمات بـ 32 هجمة يشتبه في أنها بالأسلحة الكيميائية في جبل مرة في الفترة ما بين يناير وحتى سبتمبر 2016م، ووقعت أولى الهجمات التي نفذتها الحكومة منتصف يناير وآخرها يوم 9 سبتمبر، وتضررت حوالي (171) قرية من الهجمات التي شنتها السلطات السودانية خلال الثمانية أشهر الماضية وأجرت المنظمة حوالي " 57 مقابلة مع مواطنين من أهالي جبل مرة، بينهم عشرة من جيش تحرير السودان / فصيل عبد الواحد محمد نور"، زعموا أن قوات الحكومة السودانية استخدمت "الغاز السام" خلال الهجمات على جبل مرة بين يناير وسبتمبر 2016م، وقالت المنظمة: أن "الضحايا تأثروا "بالدخان السام حيث تقيؤوا دماءً ووجدوا صعوبة في التنفس وسقطت ألوان بشرتهم وتغيرت ألوان أعينه".

إنّ التحالف العربي من أجل السودان يود أن يلخص ملاحظاته في الآتي:-

أولاً: أن السلطات السودانية ظلت باستمرار تخرق إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في كل مناطق النزاعات المسلحة في دارفو وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وتمارس التطهير العرقي وإبادة سكان القرى الأصليين باستخدامها للأسلحة الكيميائية، وإطلاق المليشيات لتمارس حرق القرى وقتل المدنيين وإغتصاب الفتيات والنساء وإخلاء القرى من سكانها وإستقدام مستوطنين جدد.

السكرتارية التنفيذية

❖ البرنامج العربي

❖ لنشطاء حقوق الإنسان - مصر

❖ مركز الخاتم عدلان

❖ للإستشارة والتنمية -

السودان

❖ مركز التربية علي

❖ حقوق الإنسان - المغرب

❖ المنظمة الوطنية

❖ لحقوق الإنسان - سوريا

❖ المنتدى الإجتماعي

❖ الديمقراطي - اليمن

❖ الرابطة الجزائرية

❖ للدفاع عن حقوق الإنسان

- الجزائر

❖ حركة السلام الدائم -

لبنان

الدول الأعضاء

السودان

مصر

ليبيا

السعودية

سوريا

اليمن

سلطنة عمان

الأردن

البحرين

قطر

الامارات

الكويت

العراق

لبنان

فلسطين

الجزائر

تونس

المغرب

موريتانيا

ACS

2 شارع ياسين راغب - متفرع من شارع جمال الدين قاسم - الدور الأول- شقة 3- خلف السراج مول- الحي الثامن- مدينة نصر- القاهرة

Yassen Ragheb St.. from Gamal El Din Kassem, 8th district,, behind El Serag Mall, building No. 2,

1th floor, flat No.3 Nasr City, Cairo- Egypt

تليفون 0020222753975 - 0020222753985 فاكس: 002022874073 محمول: 00201009240291

www.acsudan.org - info@acsudan.org - wadah@acsudan.org
<https://www.facebook.com/ACSUDAN?fref=ts> - <https://twitter.com/ACSUDAN>



ثانياً: كذبت السلطات السودانية صحة تقرير "أمستي" الذي إعتمدت فيه على صور من الأعمار الصناعية وإفادات لشهود عيان، وأدعت بعدم إستخدامها للأسلحة الكيميائية، بيد أن الصور المنشورة عبر الوسائط تثبت تغير ألوان بشرة الضحايا من المدنيين والأمراض الخطيرة التي أصيبوا بها جراء تعرضهم للسلاح الكيميائي.

ثالثاً : من الواضح أن السلطات السودانية لاتستهدف الحركات المسلحة فحسب بل تستهدف المدنيين، وتقصف قراهم بينما تهجم مليشياتها عليهم وهو ما أثبتته هذا التقرير بسقوط 200 - 250 شخصاً بينهم 105 من الأطفال.

رابعاً: هذا التقرير يضاف إلى سلسلة التقارير التي أكدت إرتكاب السلطات السودانية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وعلى ضوء تقارير المنظمات الدولية والحقوقية المختلفة، تظل الحلقة الاساسية المفقودة حتى الآن هو الفعل السوداني الإيجابي والمؤثر خارج دائرة السخط العام، ومواقف وسائل الإعلام المختلفة التي تعكس الإدانة وحجم السخط وضرورة البحث عن المسؤولين الجناة ومعاقبتهم، والدفع بالقضايا في اتجاه عدالة تتصف بالضحايا.

خامساً: من خلال سلسلة الجرائم التي ترتكبها السلطات السودانية تبرز حقيقة تتصل بأهمية التحرك الجماعي لمنظمات المجتمع المدني، ومسئوليتها الأخلاقية لتجاوز مرحلة إصدار بيانات الشجب والإدانة بل حتى الوقفات الإحتجاجية، التي ينحسر فعلها في الفضاءات الواسعه وتبقى الجرائم دون مطالب بحق ودون محاسبة، ويمضي الجناة في غيهم مرة أخرى لتدبير وإرتكاب جريمة ابشع.

سادساً: إن لجان التحقيق التي يطالب المجتمع الدولي بإستمرار على تشكيلها والقيام بدورها، لاتتجاوز حدود جمع المعلومات وتبقى تلك الملفات رهينة للمساومات السياسية دون الضغط على السلطات السودانية، لتقديم الجناة إلى المحاكمة وإنصاف الضحايا لتعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب والتأكيد على سيادة حكم القانون.

سابعاً: لقد أصبحت الحاجة الآن ملحة للضغط على المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن الدولي لتنفيذ مذكرات القبض على الجناة والمطلوبين أمام العدالة الدولية، وهذا التقرير يمثل إدانة دامغة للسلطات السودانية ومليشياتها.



ما الحل وما هو المطلوب:-

- يطالب التحالف العربي من أجل السودان بتكوين لجنة تحقيق دولية تضم خبراء للتحقيق حول استخدام السلطات السودانية للأسلحة الكيميائية، وأخرى وطنية من كفاءات سودانية، صاحبة خبرة وريادة في مجال المنظمات الدولية والحقوقية وخبراء في القانون الدولي، مهمتها البحث عن الأدلة والادعاءات الدولية وتاكيدها واعادة نشر تفاصيلها وتحويلها لملفات قضايا دولية مقدمة للجهات المختصة.
- بما أن هذا التقرير أعاد القضية السودانية، بعد طول غياب، إلى واجهة الإعلام الإقليمي والدولي مرة أخرى فإنه من الواجب تشكيل رأي عام دولي سوداني " من السودانين بالمهجر يقدم الحقائق للإعلام ويكشف الانتهاكات ويطالب بالعدالة، في ظل التعتيم الذي تمارسه السلطات على الإعلام المحلي والذي يعبر عن توجهات السلطة وسياساتها وأصبح "صوت واحد وصورة واحدة".
- خلق جسم وطني سوداني يمثل الشعب السوداني والضحايا في المحافل الدولية المهمة وذات العلاقة.
- التنسيق المباشر بين المنظمات الدولية والحقوقية المختلفة المهمة بالقضايا السودانية وتركيز جهودها في القضايا الملحة والانتهاكات الطارئة.
- إصدار تقارير مطورة حول الانتهاكات بالتواصل مع شبكات النشطاء/ات على الأرض في دعم آليات التقصي الميداني وجمع الأدلة، والتوثيق للجرائم والانتهاكات المختلفة وتوثيق افادات الضحايا.

مقترح أن تحمل اللجنة اسم: اللجنة السودانية للتحقيق في الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها السلطات السودانية ومليشياتها. تنبثق منها لجان متخصصة ومصغرة للعمل على ملفات معينة تتعلق بـ:

- استخدام أسلحة محرمة دولياً.
- جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- التصفية العرقية والإبادة الجماعية.
- انتهاكات المرأة والطفل.
- القتل خارج نطاق القانون.
- الاختفاء القسري والاعتقال والتعذيب.